المؤتمر الثالث محطة تقييم لتجربة السلطة المحلية

◁ في ظل النهج الديمقراطي الرائد الذي تشهده بلادنا بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كانت انطلاقة تجربة المجالس المحلية في فبراير ٢٠٠١م من خلال أجواء الانتخابات العامة، حيث قام المواطنون في عموم محافظات الجمهورية بانتخاب ممثليهم إلى المجالس المحلية.

وبمناسبة الاستعدادات الجارية حالياً لعقد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية بصنعاء مطلع ديسمبر القادم نلتقي مجموعة من الإخوة أمناء المجالس المحلية في المحافظات الذين طرحنا عليهم الأسئلة التالية :

◁ كيف تنظرون إلى تجربة المجالس المحلية وجوانب تطويرها والانتقال بها إلى مستوى الفاعلية؟

◁ في ضوء ما حفلت به هذه التجربة من نجاحات، ما هي في تصوراتكم أبرز جوانب القصور التي يمكن تلافيها في المراحل القادمة؟

◁ يمثل انعقاد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية محطة للتقييم، ما هي أهم القضايا التي تأملون مناقشتها والقرارات التي يتعين الخروج بها؟

وكانت حصيلة الإجابات كالتالي :

متابعة/ رياض شمسان

محافظة المحويت

■ علي أحمد الزيكم..

■ سالم عبدالله نيمر..

● الأخ/ علي أحمد الزيكم -أمين عام المجلس المحلي بمحافظة المحويت:

- ننظر إلى تجربة المجالس المحلية (السلطة المحلية) بأنها:

أولاً: هذه التجربة العظيمة التي تعتبر بمثابة ثورة في المجال الاداري والتنموي من حيث القضاء على سلبيات المركزية التي كنا نعيشها قبل السلطة المحلية والتي كانت السبب في:

أ- عدم توفر عدالة في توزيع المشاريع التنموية والخدمية حيث كانت تتكدس في منطقة على حساب مناطق أخرى.

ب- معاناة المجتمع المحلي من ذهاب ممثليه إلى العاصمة في عموم المحافظات لمتابعة قضاياهم سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

ج- التسيب في المال العام والمجازفة في الصرف في شتى الجوانب لعدم وجود الرقابة المباشرة في كل وحدة إدارية وعدم قدرة السلطة المركزية على الاشراف والرقابة والاطلاع عن كثب أولاً بأول.

د- انعدام القدرة على ضبط الموارد المائية وتنميتها ومضاعفتها كما هو حاصل الآن، مما جعلها معرضة للنهب والبعثرة.

ثانياً: هذه التجربة حضارية أنها تشرك المجتمع بأكمله في صنع القرار وحكم نفسه بنفسه.

ثالثاً: دخلت تجربة السلطة المحلية مستوى الفاعلية الحقيقية منذ انتخابها وبشكل أكبر وأوسع بعد مرور سنة على انتخابها عند عقد أول مؤتمر للمجالس المحلية والخروج بتلك القرارات والتوصيات المسؤولة والجدية وهو المؤتمر الذي تشرف بحضوره مؤسس هذه التجربة وراعيها ابن اليمن البار فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح والذي كان لكلمة فخامته وتوجيهاته أثر إيجابي بالغ ماجعلها من أهم وثائق المؤتمر، ولأننا نتطلع إلى المزيد من توجيهات فخامته بحضور هذا المؤتمر ليقف بنفسه على ماقطع من شوط في ترسيخ هذه التجربة ويقطف ثمار الغرسة التي غرسها.

جوانب القصور

- جوانب القصور في التجربة: أي عمل عظيم وحدث كبير بهذا الحجم مثلما كان فيه نجاح، من الطبيعي أن تكون فيه جوانب قصور ألخصها في مايلي:

أ- عدم استيعاب الحدث لدى بعض القيادات المحلية والتنفيذية بسرعة منذ البداية.

ب- عدم إنجاز تعديل بعض القوانين المتعارضة مع قانون السلطة المحلية رغم مرور ثلاث سنوات.

ج- قلة الإمكانات المرصودة كدعم سواء مايرصد للبرنامج الاستثماري أو للنفقات التشغيلية.

د- عدم وجود مقرات لمعظم الوحدات الإدارية كمجمعات حكومية تستوعب موظفي السلطة المحلية، هذه هي كل العوائق وهي تعد بسيطة جداً مقارنة بما تحقق من خطوات باتجاه تطبيق التجربة.

محطة تقييم

- المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية يمثل محطة تقييم للتجربة: وأهم ماسيناقش ونأمل أن يخرج المؤتمر بقرارات وتوصيات حوله هي:

أ- القرارات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمر السنوي الثاني وما نفذ منها وما لم ينفذ والأسباب الكامنة وراء عدم التنفيذ.

ب- تقييم المرحلة الماضية ورسم سياسة جديدة لما تبقى في الفترة بحيث تعطي المزيد من الصلاحيات للوحدات الادارية على مستوى المحافظات والمديريات وفقاً للقانون.

ج- رفع سقف الدعم المركزي بحيث تكون الخطط والموازنات مواكبة للحد الأدنى من الطموحات.

هـ- الوقوف أمام مشروع قانون الموارد المالية والذي سيعمل على حل معظم القضايا وسيقضي على معظم السلبيات ويحقق نوعاً من العدالة في الموارد.

و -المزيد من التنسيق مع الصناديق والمشاريع الممولة للمشاريع التنموية والخدمية للقضاء على بعض الازدواج الحاصل وتكرار الدراسات واعتماد المشاريع فيما بين السلطة المحلية وبين تلك الصناديق والمشاريع من جهة وبينها البين من جهة أخرى.

محافظة المهرة

● الأخ/ سالم عبدالله نيمر -أمين عام المجلس المحلي بمحافظة المهرة:

- لقد شهدت بلادنا في ظل النهج الديمقراطي بزعامة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله العديد من الانجازات والتطورات على كافة المستويات الداخلية والخارجية ومن هذه الانجازات تحقيق نظام السلطة المحلية، وبالرغم من حداثة التجربة إلا أن الفترة الماضية قد أكدت لنا نجاحها من خلال الآثار التنموية التي تم تحقيقها على مستوى كافة الوحدات الادارية من مشاريع تنموية وخدمية وفقاً للخطط والبرامج المعدة محلياً، وكذا ارتباط كافة المحليات بالمجالس المحلية على مستوى المديريات والمحافظات، ومع ذلك فقد كشفت التجربة عن وجود بعض الاخفاقات والتعثرات التي رافقت عمل المجالس المحلية والتي هي بحاجة إلى تكثيف الجهود المحلية وبدعم كامل وتشجيع وتعاون مع كافة أجهزة السلطة المركزية والهيئات والجهات التابعة لها للعمل على تعزيز الايجابيات ومعالجة أوجه القصور والتعثرات وتطوير هذه التجربة والانتقال بها إلى مستوى الفاعلية.

جوانب القصور

- إن أبرز جوانب القصور يمكن تحديدها بالآتي:

١- عدم استكمال البنية المؤسسية للأجهزة التنفيذية في أغلب الوحدات الإدارية وخاصة المديريات من حيث عدم وجود فروع للأجهزة التنفيذية والتي تمثل الجهاز الفني والإداري للمجالس المحلي المعني وبدونها لايمكن تنفيذ أي مهام.

٢- عدم اعتماد أي موازنات تشغيلية لفروع الأجهزة التنفيذية بالمديريات وعدم توفر الكادر الفني والاداري المؤهل، وكذا التجهيزات الخاصة بالعمل وعدم وجود مجمعات إدارية حكومية في كافة المديريات.

٣- قلة مقدار الدعم المركزي السنوي وكذا الموارد العامة المشتركة وعدم تجاوب الجهات المركزية ذات العلاقة في تسجيل نسبة المجالس المحلية من تلك الموارد للوحدات الادارية وخاصة صندوق الصيانة وترميم الطرق وصندوق النشء والشباب.

٤- ضعف مستوى استجباء الموارد المحلية والمشتركة على مستوى الوحدات الإدارية نظراً لعدم وجود أجهزة تنفيذية مختصة في أغلب الوحدات الادارية.

٥- ضعف التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في المجالس المحلية ودواوين الوحدات الإدارية الأمر الذي أوجد عدم الإلمام الكافي من قبل تلك الكوادر بنظام عمل السلطة المحلية.

٧- تداخل بعض أجهزة السلطة المركزية في اختصاصات وصلاحيات السلطة المحلية.

تقييم عمل السنوات الماضية

- أهم القضايا التي نأمل مناقشتها في المؤتمر السنوي الثالث هي تقييم عمل المجالس المحلية خلال السنوات الماضية من التجربة، وكذا أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهت سير عمل المجالس المحلية ومستوى تنفيذ القرارات وتوصيات المؤتمر الأول والثاني للمجالس المحلية والقرارات والتوجيهات المركزية بشأن السلطة المحلية، وكذا توجيهات فخامة رئيس الجمهورية -حفظه الله- للحكومة وتوصيات مجلس النواب للحكومة بشأن العمل بموجب قانون السلطة المحلية ولوائحه وإعطاء الصلاحيات للوحدات الإدارية لممارسة كافة مهامها واختصاصاتها، وكذا العمل على إيجاد الحلول للصعوبات والعراقيل التي تواجه عمل السلطات المحلية وبحسب ماتم الاشارة إليه في الرد على السؤال الثاني.

أمين عام المجلس المحلي بمحافظة المحويت:

تقييم المرحلة الماضية وإعطاء المزيد من الصلاحيات للوحدات الادارية

أمين عام المجلس المحلي بمحافظة المهرة:

مناقشة وإيجاد الحلول للصعوبات والعراقيل التي تواجه عمل السلطات المحلية